



القانون الدستوري

الفصل الدراسي الثاني

كفالة إحترام مبدأ سمو الدستور

د. أسعد غالي حمزة
محاضرة 8

مبدأ سمو الدستور

محاوَر المحاضرة

المفاهيم الاساسية لفكرة كفالة احترام مبدأ سمو الدستور .

الرقابة السياسية على دستورية القوانين .

الانتقادات الموجهة ضد الرقابة السياسية على دستورية القوانين .

الرقابة القضائية على دستورية القوانين .

أولا - المفاهيم الاساسية لفكرة كفالة احترام مبدأ سمو الدستور :

تنطلق فكرة كفالة احترام مبدأ سمو الدستور من عدد من المفاهيم الاساسية،
يمكن ان نحدد اهمها فيما يلي :

١. أن الاساس الذي تقوم عليه فكرة كفالة احترام مبدأ سمو الدستور ، هو مبدأ التقيد بالحدود
التي جاء بها الدستور في المجال التشريعي الاعتيادي . و ينبنى على هذا المبدأ في الغالب
إبطال أي عمل تشريعي مخالف للحدود التي وضعها الدستور .

٢. أن أهم ما يحدد كفالة احترام مبدأ سمو الدستور هو الرقابة على السلطات العامة في الدولة
بشكل عام ، و الرقابة على عدم مخالفة التشريعات العادية للقواعد الدستورية بشكل خاص .

٣. لقد اختلفت الدساتير في تنظيم (الرقابة على دستورية القوانين) ، و السبب في ذلك يعود إلى
اختلاف النظام الرقابي الذي يتبعه كل من هذه الدساتير . و نتيجة لهذا الاختلاف وجد نوعين
الانظمة الرقابية هما نظام الرقابة السياسية على دستورية القوانين ، و نظام الرقابة القضائية
على دستورية القوانين .

ثانيا - الرقابة السياسية على دستورية القوانين :

يتم ممارسة هذا النوع من الرقابة ، من قبل هيئة سياسية منفصلة عن باقي سلطات
الدولة ، وغالبا ما يراعي في تشكيل هذه الهيئة تنوع الخبرات فيها ، حيث جرى العمل على أن
تضم هذه الهيئة في عضويتها خبرات سياسية واقتصادية وقانونية .

ويجري تشكيل هذه الهيئة أما عن طريق التعيين من قبل السلطة التشريعية أو التنفيذية ، أو بالانتخاب من قبل الشعب ، وأيا كان الطريق المتبع في تشكيل هذه الهيئة ، فإن ما يميزها هو عدم تقيدها بوجود العناصر القضائية.

أن أول دولة أخذت بهذا النوع من الرقابة هي فرنسا و ذلك بعد ثورة (١٧٨٩) حيث منحت هذه الرقابة لمجلس خاص سمي ب(المجلس الدستوري) و استمرت هذه الرقابة الى يومنا هذا في الدستور الفرنسي لعام (١٩٥٨) المعدل .

و قد أخذت بهذا النوع من الرقابة أيضا البرازيل في دستور (١٩٣٧) ، و بلغاريا في دستور (١٩٤٧) ، و الصين في دستور (١٩٥٤) .

ثالثا – الإنتقادات الموجهة ضد الرقابة السياسية على دستورية القوانين :

أن هذا النوع من الرقابة على دستورية القوانين غير مستساغ من وجهة نظر الفقه ، فقد نظر إليه بأنه قاصر عن تحقيق الهدف منه ، و ذلك للأسباب التالية :

١ . أن الوظيفة التي تقوم بها جهة سياسية في مجال الرقابة على دستورية القوانين إنما هي وظيفة فنية تحتاج إلى دراية و كفاءة قانونية عالية ، و هذا الامر غير متوافر لدى الجهة التي تتولى هذه الرقابة .

٢ . أن الاخذ بهذا النوع من الرقابة سيؤدي إلى حرمان الأفراد من حق الطعن بعدم دستورية المشروعات المعروضة امام البرلمان ، لأن مثل هذا الحق مقتصر على الهيئات العامة فقط .

٣ . أن الواقع قد أفرز عدم نجاعة الرقابة السياسية في تحقيق الرقابة الفعالة على دستورية القوانين .

رابعا – الرقابة القضائية على دستورية القوانين :

تختلف الرقابة القضائية عن مثيلتها السياسية في أمر جوهرى يرجع إلى صفة الجهة التي تمارس الرقابة ، حيث تتصف هنا بالصفة القضائية ، أي أن القضاة هم الذين يتولون ممارسة الرقابة القضائية ، فيتحققون من مدى مطابقة القانون لأحكام الدستور .

❖ و تمتاز الرقابة القضائية على دستورية القوانين بالميزات التالية :

- ١ . الاستقلال والحياد والموضوعية المستمدة من استقلال القضاء و موضوعيته و بعده عن التأثير بالتيارات والأهواء .
- ٢ . كما أنها تمتاز بوجود قضاة مؤهلين بحكم تكوينهم للاضطلاع بمهمة فحص القوانين والفصل في مدى موافقتها أو مخالفتها لأحكام الدستور.
- ٣ . فضلا عما يوفره النظام القضائي من ضمانات للمتقاضين هدفها النهائي الوصول إلى الحقيقة المجردة ، وهو ما يكفله نظام الإجراءات القضائية ، من حرية التقاضي وحق الدفاع والترافع وعلانية الجلسات وتسبيب الأحكام و حق الطعن ، ومما لا شك فيه إن هذه الضمانات لا يمكن أن توفرها أية وسيلة رقابية أخرى .

❖ هنالك حكامان يمكن أن صدور أحدهما على تقرير القضاء عدم دستورية القانون المطعون

فيه :-

الحكم الاول: و يتمثل بإلغاء القانون : و يتحقق هذا الحكم عن طريق الرقابة القضائية بطريق **(دعوى الإلغاء)** . و تختلف الآثار التي تترتب على الحكم بإلغاء القانون لعدم دستوريته بحسب إختلاف الاتجاهات التي أخذت بها الدساتير ، و يمكن تلخيص ذلك باتجاهين :

الاتجاه الاول : و يأخذ بالأثر الفوري و المباشر لإلغاء القانون ، بمعنى أن إلغاء القانون المخالف للدستور يتم من تاريخ صدور حكم المحكمة بعدم دستوريته .

الاتجاه الثاني : و يأخذ بالأثر الرجعي لإلغاء القانون . بمعنى إن إلغاء القانون المخالف للدستور يكون من تاريخ صدور القانون نفسه لا من حين صدور الحكم بعدم الدستورية . الامر الذي يؤدي إلى محو كل اثر رتبته القانون من تاريخ صدوره إلى وقت الحكم بعدم دستوريته .

الحكم الثاني : الامتناع عن تطبيق القانون : و يتحقق هذا الحكم من خلال الرقابة القضائية عن طريق الدفع بعدم الدستورية ، الذي يمكن أن يصدر حين يقرر القضاء – محكمة الموضوع – عدم دستورية القانون فيتمثل بالامتناع عن تطبيق القانون المخالف لأحكام الدستور ، و يتحقق هذا الحكم عن طريق الدفع بعدم دستورية القانون . و نكون أمام (رقابة الامتناع) .

و نشير الى ان الدساتير غالبا ما تأخذ على عاتقها مهمة تنظيم الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، فهي التي تنص على الجهة القضائية التي تمارس هذه الرقابة ، **فمثلا أناط دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ ممارسة هذا الاختصاص إلى (المحكمة الاتحادية العليا) طبقا لنص المادة (٩٣/أولا) .**

سؤال المحاضرة : ما هو نوع الرقابة على دستورية القوانين المتبع في دستور الولايات المتحدة الامريكية لعام ١٧٨٧؟ و من هي الجهة التي تمارسه ؟ ذكراً الأساس القانوني لإجابتك .